الفصل الحادى عشر

الدور المصرى فى مفاوضات أوسلو

فى إطار المفاوضات السرية التى جرت خلال عام ١٩٩٢ بين بعض القيادات الفلسطينية والإسرائيليين عرض تيرى لارسين على ياسر عرفات استضافة النرويج لهذه المباحثات السرية ووافق عرفات. وفى ذلك الوقت، أحاطت منظمة التحرير المسئولين المصريين علماً بما يجرى فى أوسلو من مفاوضات.

ثم قام شيمون بيريز بزيارة مصر فى إبريل ١٩٩٣ بدعوة من وزارة خارجيتها عمرو موسى. واستقبله الرئيس حسنى مبارك، وتم الاتفاق على أن يبدأ تنفيذ الحكم الذاتى فى قطاع غزة وأريحا معاً وعدم الاقتصار على غزة وحدها، وذلك إقراراً لمبدأ وحدة الأراضى الفلسطينية المحتلة. وكان الرئيس مبارك قد عرض على ياسر عرفات أثناء زيارته لمصر آنذاك اقتراح غزة / أريحا أولاً فوافق عليه.

ويذكر شيمون بيريز فى كتابه "الشرق الأوسط الجديد"

أنه كان قد خرج بفكرة "غزة أولاً" فى عام ١٩٨٠، ولكنه فكر فى أن الفلسطينيين قد تساورهم الشكوك فى أنهم قد لا يحصلون على أكثر من هذا القطاع (دون الضفة الغربية)، ولجأ وزير الخارجية الإسرائيلية إلى مصر حيث وجد لديها استعداداً كبيراً لمساعدة الطرفين، ووافقت إسرائيل على إضافة أريحا لبدء تنفيذ الحكم الذاتى الفلسطينى فيهما، خاصة وأن أريحا ليست بعيدة عن القدس وقربها من نهر الأردن يفتح الباب إلى حل مفضل للمستقبل، هو إقامة اتحاد كونفيدرالى بين الأردنيين والفلسطينيين، فضلاً عن أنه لا توجد فيها مستوطنات يهودية.*(٩)

وفى ٣٠ مايو ١٩٩٣، بدأت جولة جديدة من المفاوضات فى أوسلو، وأعدت "وثيقة سارسبورج" التى قام هير شفيلد بعرضها على يوسى بيلين.

ورأى شيمون بيريز أن الوقت قد حان لإبلاغ إسحق رابين رئيس الوزراء الذى أبدى – رغم تشككه – موافقته على مواصلة المفاوضات، وقام بزيارة مصر حيث

استقبله الرئيس مبارك فى الإسماعيلية. وبعدها، قام الدكتور أسامة الباز بزيارة لإسرائيل حيث استقبله شيمون بيريز، ودارت المباحثات بينهما حول آخر تطورات المفاوضات.

كانت الخلافات كبيرة وكادت المفاوضات تقطع أكثر من مرة. وتدخلت القاهرة بين الطرفين لمساعدتهما على التغلب على المشاكل. وقام أسامة الباز مرة أخرى بزيارة إسرائيل، ثم قام الدكتور مصطفى خليل بزيارتها، وتنقل أحمد الطيبى بين القدس وتونس، ولكن عدداً من المشاكل بقى دون حل إلى أن قام شيمون بيريز بجولته فى الدول الاسكندنافية فى أغسطس ١٩٩٣.(١٠)

وقد استغرقت المفاوضات فى أوسلو والقاهرة قرابة ثمانية أشهر، سجلت صعوداً وهبوطاً إلى أن اتضحت المواقف وتولدت الثقة. وحان الوقت لإبرام الاتفاق.

أما أبو مازن (محمود عباس)، فقد أشار فى حوار أجرته معه مجلة المصور ونشرته فى عددها الصادر يوم ٢٩ أكتوبر ١٩٩٣ إلى أن مصر هى أول دولة علمت بنبأ المفاوضات السرية، فمنذ بدء الانتخابات الإسرائيلية فى مارس ١٩٩٢ أعد الفلسطينيون مع مصر مطبخاً سياسياً مشتركاً كان يتابع يومياً ما يجرى داخل إسرائيل، وعندما أرادوا فتح قناة اتصال سرية مع رابين كان عمرو موسى هو الذى توسط بين الجانبين.

كما أشاد الرئيس عرفات بدور الرئيس مبارك ومعاونيه طوال مراحل المفاوضات وأكد المسئولون المصريون، من جهة أخرى، أن الاتفاق عمل فلسطينى بحت، وأن مصر لم تتدخل إلا عندما طلب الفلسطينيون مشورتها.

واعترف شيمون بيريز فى كتابه "الشرق الأوسط الجديد" بدور مصر الهام فى المفاوضات. فذكر أن "مصر ساعدت بقدر ما تستطيع، فقد كانت البلد الوحيد الذى يمكن لمنظمة التحرير وإسرائيل والولايات المتحدة أن تلجأ إليه طلباً للعون فى الأوقات الحاسمة. وإذا كنا قد اكتشفنا فى أوسلو السبيل للاجتماع بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، فإننا وجدنا فى مصر الشرارة التى ستلهب المحادثات وتمدنا بالطاقة

وصولاً إلى إيجاد حل مبدع. وقد توجهت إلى مصر مرتين خلال الفترة الحاسمة الواقعة بين ١٥ نوفمبر ١٩٩٢ و٥ يوليو ١٩٩٣. وكان الرئيس حسنى مبارك ووزير الخارجية عمرو موسى والمستشار أسامة الباز على علم بوجود محادثات سرية، وأبدى الرئيس مبارك استعداداً كبيراً لمساعدة كلا الطرفين..". (١١)

واستطرد وزير الخارجية الإسرائيلية قائلاً "إن وزير الخارجية عمرو موسى احتفظ بالاتصالات مع كلا الطرفين. فكنت اتصل به كلما وصلنا إلى طريق مسدود فكان يتحرك. كما لم يفقد أسامة الباز – الصارم كالموسى – إيمانه لدقيقة واحدة بأننا سوف نتوصل إلى تسوية. وأخيراً تمت صياغة العرض على أساس غزة وأريحا أولاً وفقاً لمطالب منظمة التحرير الفلسطينية".(١٢)

ومن ناحية أخرى، تضمن كتاب "مجانين السلام" الإشارة إلى دور مصر فى المفاوضات فى عدة مواضع فذكر أن الفلسطينيين كاشفوا المصريين بالمفاوضات الدائرة فى النرويج وأن عرفات ومنظمة التحرير كانا يميلان إلى الاعتقاد بأن تدخل القاهرة قد يكون بناء. كما أشار إلى زيارة رابين إلى القاهرة ثم زيارة شيمون بيريز إلى الإسكندرية ولقائه خلال الزيارة مع أبى مازن وأبى علاء.

كذلك أشار إلى لقاء إسحق رابين مع الرئيس حسنى مبارك فى الإسماعيلية، وسفر الدكتور أسامة الباز بعدها إلى إسرائيل ولقائه مع شيمون بيريز، ثم إيفاد وزير الخارجية الإسرائيلية مستشاره جرود نوفيك إلى القاهرة لمقابلة أسامة الباز والتشاور معه بشأن إحدى موضوعات التفاوض فى أوسلو والتوسط بشأنها مع ياسر عرفات.

وأشار مرة أخرى إلى زيارة قام بها أسامة الباز لإسرائيل فى مطلع يوليو ١٩٩٣ حيث التقى بنوفيك وبيلين وبيريز، ثم التقى بإسحق رابين. ويروى مؤلفاً كتاب مجانين السلام تفاصيل المقابلة مع رئيس الوزراء الإسرائيلى وحرص الباز على التأكد من موافقة رابين شخصياً على مواقف الوفد الإسرائيلى فى مفاوضات أوسلو. كما أشار إلى زيارة الدكتور مصطفى خليل كذلك لإسرائيل.

كما تضمن الكتاب فصلاً بعنوان "مصر تتوسط" ذكر فيه أنه "يبدو أن جميع الأزمات الطارئة فى أوسلو كانت تجد حلها على ضفاف النيل"، واستعرض جهود مصر من أجل السلام فى الشرق الأوسط.

ومن الواضح أن مصر لعبت دوراً هاماً لإنجاح المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية سواء فى تقريب وجهات النظر أو تخطى الخلافات التى نشبت بين وفدى المفاوضات فى أوسلو التى سماها شيمون بيريز مفاوضات أوسلو – القاهرة.

الآن وبعد مرور ثلاثين عاماً على توقيع مصر على اتفاقيات كامب ديفيد ومعاهدة الصلح المصرية الإسرائيلية ومرور خمسة عشر عاماً على اتفاق أوسلو الذى وقعته منظمة التحرير الفلسطينية مع إسرائيل تتضح الآثار الكارثية لهذه الاتفاقات على كافة المستويات العربية والمصرية والفلسطينية ويمكن رصدها على النحو التالى:-

١- لا يوجد جدل حول الفراغ الذى تركته مصر عندما خرجت من دائرة الصراع والمواجهة مع الكيان الصهيونى واستبدال مصطلح (ما اخذ بالقوة لا يستعاد إلا بالقوة) بمصطلح التفاوض لاستعادة الأراضى المحتلة، والانتقال من مصطلح الاجماع العربى (لا صلح – لا اعتراف – لا تفاوض) مع الكيان الصهيونى إلى صلح وتفاوض واعتراف. فالحكومة المصرية حتى هذه اللحظة لازالت تتمسك بكل الالتزامات التى ضمنتها هذه الاتفاقيات حتى فى التعامل مع الشأن الفلسطينى. وإذا كانت سياسة الحكومة المصرية لم تتغير إلا أن الموقف الفلسطينى والعربى هو الذى تغير وتراجع فلم نعد نسمع بجبهة الصمود والتصدى التى نشأت رداً على زيارة السادات للكيان الصهيونى واتفاقيات كامب ديفيد كما أن مقر الجامعة العربية عاد إلى القاهرة وعادت رئاسة الجامعة العربية إلى مصر وعادت مصر إلى موقعها القيادى بالأمة العربية ولكن على أساس مفاهيم جديدة تختلف كلياً عن المفاهيم القومية التى طرحها الرئيس عبد الناصر ولا نسمع اليوم إطلاقاً مواقف كحد أدنى تنتقد استمرار تمسك النظام المصرى باتفاقيات كامب ديفيد التى لا يزال مفعولها مستمراً ولا يزال يكبل مصر بالقيود بل وينتقص من سيادتها الوطنية فى

ظل الشروط التى وضعتها المعاهدة على سيادة مصر على سيناء. إذ أن مصر لأول مرة فى التاريخ يصبح لها حدود دفاعية عسكرية تقف فعلياً عند قناة السويس وتبعد تماماً عن حدودها السياسية الدولية وهذا الوضع لا ينطبق على إسرائيل ولذلك فهو وضع يخل بالأمن المصرى لحساب أمن إسرائيل. وقد برز مأزق مصر وسيادتها المنقوصة على سيناء فى معضلة ضبط حدودها الشرقية خاصة فى إطار أحداث العنف التى ميزت المنطقة الحدودية فى شبه جزيرة سيناء والتى وقعت فى طابا ونويبع ورأس الشيطان فى أكتوبر ٢٠٠٤ وفى شرم الشيخ عام ٢٠٠٥ وفى دهب ٢٠٠٦ علاوة على تدفق آلاف الفلسطينيين فى قطاع غزة عبر الحدود إلى الإقليم المصرى فى رفح والعريش بعد تحطيم أسوار الحدود فى يناير ٢٠٠٨ فى حدث غير مسبوق فى تاريخ الصراع العربى الإسرائيلى وقد حدث ذلك نتيجة للحصار الإسرائيلى اللاإنسانى على الشعب الفلسطينى فى غزة. هذا عدا الاختراق اليومى الذى تقوم به الطائرات الإسرائيلية للمجال الجوى المصرى فوق سيناء وعدم الالتزام بالمسافة التى حددتها المعاهدة للاختراق العسكرى الإسرائيلى الذى بلغ ذروته خلال العدوان الإسرائيلى الدموى على غزة ديسمبر ٢٠٠٨. بل أن الاتفاق الأمنى الذى وقعته إسرائيل مع أمريكا فى يناير ٢٠٠٩ يؤكد أن مصر ليس لها سيادة كاملة على أرض سيناء ومياهها الإقليمية. مما ييسر لإسرائيل احكام حصارها لغزة وليس تهريب السلاح إلى حماس كما تزعم إسرائيل.

٢- بعد مرور ١٥ عاماً على الدخول فى نفق أوسلو لا تزال قوات الاحتلال الإسرائيلى تسيطر على أكثر من ٩٠% من أراضى الضفة الغربية وأكثر من ٤٠% من أراضى غزة على الرغم من التنازل التاريخى الذى ارتضى به المفاوض الفلسطينى ولم يترجم حق الشعب الفلسطينى فى إقامة دولته ترجمة عملية إلا فى حدود حكم ذاتى على مساحة محدودة من الأراضى الفلسطينية ملحقه بالكيان المركزى لإسرائيل ومحاطة من كافة أجزائها بالمستعمرات الاستيطانية التى تحيط بها الطرق الالتفافية من كل جانب لتؤمن تحركات جيش الاحتلال

والمستوطنين وتحولت المواقع الفلسطينية إلى كانتونات معزولة عن بعضها البعض. لقد استثمرت إسرائيل الطابع الانتقالى لاتفاقات أسلو فى المماطلة فى تنفيذ استحقاقات أوسلو وفى الحصول على مزيد من المكاسب والتنازلات واستهلكت الفترة الانتقالية التى انتهت عام ١٩٩٩ دون أن تتقدم خطوة واحدة فى معالجه القضايا التى تشكل جوهر الصراع الفلسطينى الإسرائيلى، وفى مقدمتها الحدود والقدس وإزالة المستوطنات وحق العودة لقد حولت إسرائيل العملية السلمية إلى متاهه للسلام يتعرض فيها الشعب الفلسطينى إلى الحصار والتجويع وتدمير المنازل والقتل.

٣- ان ابرام اتفاقيات التسوية التى اتخذت شكل المحادثات الثنائية المنفصلة التى بدأت بكامب ديفيد المصرية ثم أوسلو الفلسطينية حققت هدفين استراتيجيين بالنسبة لإسرائيل يتمثل أولهما فى تجزئة التسوية سعياً لتجزئة الصف العربى مما يعنى عدم ازالة أسباب الصراع وتحقيق أهداف (إسرائيل الكبرى) على المدى الطويل فيما يشير ثانيهما إلى نفى الحقوق الشرعية الأصيلة للشعب الفلسطينى وتأكيد شرعية وجود إسرائيل مما يعنى تراجع الإرادة العربية وهزيمتها على المستوى الاستراتيجى. لقد نجحت إسرائيل فى الحاق عدة هزائم عسكرية بالعرب فى أعوام ١٩٤٨ و١٩٦٧ ولكن فى مقابل ذلك كان هناك إدراك عربى ان تلك الهزائم لا تعدو كونها هزائم مرحلية يمكن تعويضها فى معارك أخرى قادمة وقد تجسد ذلك الادراك بأوضح صورة فى رؤية عبد الناصر التاريخية لطبيعة الصراع عندما أكد (أن قطعة من أرضنا قد تسقط تحت الاحتلال ولكن أية قطعة من إرادتنا ليست عرضه لأى احتلال) ولذلك رفع شعار (ما أخذه بالقوة لا يسترد إلا بالقوة) وترجم هذا الشعار فى إطار من الإجماع العربى فى لاءات الخرطوم الأربعة (لا تفاوض – لا صلح – لا اعتراف – لا تصرف بالقضية الفلسطينية) كما عبر ابا ابيان عن ذات الرؤية الاستراتيجية للصراع من الجانب الصهيونى عند ما سئل عما كانت ستفعله الصهيونية لو نجح العرب فى تدمير إسرائيل إذ قال (كنا سنبدأ من جديد لاقامة دولة إسرائيل) إلا أن الأمور جرت على نحو مغاير تماماً إذ مهد نصر

أكتوبر ١٩٧٣ لحسم الصراع لصالح إسرائيل وكانت البداية اتفاقيات فض الاشتباك عام ١٩٧٥ ثم جاءت اتفاقيات كامب ديفيد ١٩٧٨ وتلتها اتفاقية السلام عام ١٩٧٩ التى أعلنت اعتراف الحكومة المصرية بدولة إسرائيل وفتحت الأبواب المختلفة أمام العرب كى يهرولوا على نفس الدرب وقد تم ذلك من خلال مؤتمرات القمة العربية خصوصاً مؤتمر قمة فاس عام ١٩٨٢ الذى أقر مشروع (السلام العربى) الذى تضمن الاعتراف بدولة إسرائيل لأول مرة على المستوى العربى ككل. وجاءت الخطوة التالية فى عام ١٩٨٩ عندما تقرر عودة مصر إلى جامعة الدول العربية ثم تأكيدها فور عودتها على المشاركة فى المؤتمر الدولى للسلام الذى أنعقد فى مدريد ١٩٩١ والذى مهد بدوره لاتفاقيات أوسلو[١٣].

٤- كشفت اتفاقيات التسوية عن حقيقة الموقف الأمريكى من القضية الفلسطينية بانحيازها السافر للكيان الصهيونى بتخليها عن دورها كوسيط ودخولها كطرف ثالث واحتكارها لإدارة عملية التسوية التفاوضية بين إسرائيل والأطراف العربية المعنية (مصر – منظمة التحرير الفلسطينية والأردن).

فبينما جرى التبشير بأن اتفاقية كامب ديفيد هى خطوة أولى نحو تسوية عربية – إسرائيلية أكثر شمولاً إلا أن الأحداث أكدت على مدى ثلاثين عاماً أن المعاهدة المصرية الإسرائيلية لم تكن سوى سلام منفصل بين مصر وإسرائيل ولم يسفر هذا السلام سوى عن عودة سيناء منقوصة السيادة. كما أن مضمون المعاهدة وضع قيوداً على مصر زعموا أنها قيود مؤقتة ولكن سرعان ما أصبح المؤقت دائماً فمصر لا تستطيع مثلاً تعديل بعض الجوانب المجحفة فى المعاهدة إلا بموافقة إسرائيل وبالطبع لم توافق إسرائيل فى أى وقت على طلب التعديل بما فى ذلك الحاجة إلى زيادة قوات الشرطة المصرية فى منطقة الحدود المصرية مع قطاع غزة ومع إسرائيل وفرض على مصر الاكتفاء بوجود ٧٥٠ من رجال الشرطة ولا يعنى ذلك سوى معنى رمزى لا يعبر عن أى حماية حقيقية للحدود أو رادع كاف لاختراقها. ويتجلى الانحياز الأمريكى لإسرائيل فى العديد من المواقف

التى تركت اثاراً سلبية على العلاقات المصرية الأمريكية أبرزها معاهدة منع الانتشار النووى التى صدقت عليها حكومة السادات عام ١٩٨١ دون أن تربط ذلك بانضمام إسرائيل إلى المعاهدة، وعندما حاولت مصر استدراك ذلك الخطأ عند تجديد المعاهدة عام ١٩٩٥ وحاولت الربط بين توقيعها على تجديد المعاهدة وبين انضمام إسرائيل إليها رفضت الإدارة الأمريكية برئاسة كلينتون واستمر الوضع على ما هو عليه حيث ظلت مصر داخل المعاهدة وإسرائيل خارجها. ويضاف إلى ذلك سابقة غير مألوفة فى السياق الأمريكى إذ قامت حكومة جورج بوش قبل مغادرتها السلطة بثلاثة أيام فقط بتوقيع معاهدة أمنية مع إسرائيل كان غطاؤها المعلن العمل المشترك على منع وصول الأسلحة إلى منظمة حماس فى قطاع غزة بينما كانت تستهدف فى الحقيقة تفتيش أى سفينة تمر فى البحرين المتوسط والأحمر. ولا يمكن إغفال ما حدث أثناء زيارة حسنى مبارك للولايات المتحدة عام ٢٠٠٤ عندما اجتمع جورج بوش برئيس وزراء إسرائيل آرييل شارون وقام بتسليمه خطاباً رسمياً تقرر فيه أمريكا حق إسرائيل فى الاحتفاظ بمستوطناتها فى الضفة الغربية ضمن أى تسوية. ويعد ذلك الموقف انقلاباً صريحاً على السياسة الأمريكية المستمرة منذ ١٩٦٧ حيث كانت تعتبر المستوطنات غير شرعية من الأصل. وكان هذا موقفاً مناقضاً لما جرى من محادثات بين مبارك وبوش بل قد يوحى بوجود شبهه تواطؤ أيضاً.(١٤)

٥- لقد فشلت اتفاقيات التسوية التى وقعتها إسرائيل مع كل من مصر ومنظمة التحرير الفلسطينية والأردن فى إحلال السلام فى المنطقة العربية بل يمكن القول أن هذه الاتفاقيات أصبحت تمثل عقبة كبرى تعترض طريق السلام الحقيقى فى المنطقة حيث فرضت تطبيع العلاقات بصورة قسرية تتنافى مع تراث الحروب ومعاهدات الصلح بين الدول لانها استندت إلى المفهوم الصهيونى للسلام الذى يسعى إلى فرض قضية الأمن الإسرائيلى باعتبارها الأولوية المطلقة فى الصراع العربى الإسرائيلى والتى تتوارى أمامها جميع الحقائق التى تتعلق بالحقوق الوطنية والقومية التاريخية والمعاصرة للشعوب العربية وفى قلبها الشعب الفلسطينى. وإذا

كانت هذه الاتفاقيات تعكس النزعة الاستسلامية لدى القيادات السياسية العربية التى ابرمتها غير أنها أهدرت التاريخ الطويل للنضال العربى والفلسطينى ضد الصهيونية كما مكنت إسرائيل من تحقيق كافة أغراضها المرحلية والاستراتيجية وأكدت بأنه لا سلام إلا بالشروط التى تمليها إسرائيل والولايات المتحدة.

obeikandl.com

المراجع:

١. انظر:

A- Samih K. Farsoun, "Palestine and America's Imperial Imperative", Middle East International (August 1992), pp. 16-17.

B- Yoav Peled, "From Zionism to Capitalism: The Political Economy of Israel's: Decolonization of the Occupied Territories", Middle East Report, vol. 25, Nos. 194-195 (3-4) (May-August 1995), p. 13.

2. Edward Said, The Politics of dispossession: the struggle for Palestinian self-determination 1969-1994 – New York – Pantheon books – 1994.

٣. انظر: محمد حسنين هيكل: المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل – دار الشروق – القاهرة ٢٠٠٢.

٤. انظر: وزارة الخارجية المصرية: الموقف المصرى فى المفاوضات الخاصة بإقامة ترتيبات انتقالية للضفة وغزة.

5. Hertzberg. A: A small peace for the Middle East – Foreign Affairs – vol. 80, 2002.

(*) انظر قرارى مجلس الأمن رقمى ٤٤٦، ٤٥٢.

6. G. A. Ronson: Historic Israeli – PLO accord leaves settlements in tact. Report on Israeli settlements in the occupied territories, vol. 4, N. 4 (July 1994) p. 1.

نقلاً عن: سميح فرسون: فلسطين والفلسطينيون (ترجمة عطا عبد الوهاب) مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت.

٧. انظر: سميح فرسون – المصدر السابق – ص٤٧٣.

8. Norman Finkelstein: Wither the peace process – paper presented at George Town and American Universities Washington DC 24 April 1996, p. 2.

٩. انظر: حسين شريف: فلسطين من عصر ما قبل التاريخ حتى انتفاضة الأقصى وتوابعها ٢٠٠٢ – الجزء الرابع – الهيئة المصرية العامة للكتاب – ٢٠٠٣ – ص٩٥١ + ٩٥٦.

١٠. انظر: عماد عواد: الخطوط الحمراء – مقومات السلام الإسرائيلى – معهد البحوث والدراسات العربية – القاهرة ٢٠٠٠.

١١. انظر: حسين شريف – مصدر سابق، ص٩٦٠-٩٦٢.

١٢. المصدر السابق، ص٩٦٤.

١٣. انظر: مجدى حماد: مستقبل التسوية – ٣٠ عاماً من سلام عابر– دار النهضة العربية – بيروت – ٢٠٠٩.

١٤. انظر: محمود عوض: من السادات إلى مبارك: مصر والمطبات الأمريكية. جريدة الحياة – ٢٣ أغسطس ٢٠٠٩.

obeikandl.com